



تقرير توثيقي رقم (٤)

جلسة المجلس التشريعي بتاريخ ٢٠١٥/٨/٢٠

تقرير لجنّا "الرقابة وحقوق الانسان والحريات العامة"

و"الاقتصادية" حول أزمة الكهرباء في قطاع غزة



المجلس التشريعي الفلسطيني

١٤٣٧هـ - ٢٠١٥م

plc.gov.ps

info.plc@gov.ps

+972 8 2829016

+972 8 2827037

plc.gaza

@PLCMedia

الفهرس



1	مقدمة
2	افتتاحية الجلسة
5	منظومة الكهرباء في قطاع غزة
7	محطة توليد كهرباء غزة
12	أسباب أزمة الكهرباء في قطاع غزة
16	تمييز السلطة في تقديم خدمات الكهرباء بين الضفة وغزة
18	النتائج
19	التوصيات

مقدمة

لا ريب أن أزمة الكهرباء التي أرهقت كاهل أهالي قطاع غزة على مدار السنوات الماضية، شكلت أحد أهم مفردات الأزمة الفلسطينية الداخلية، وأحد أهم أوجه الحصار المفروض على القطاع.

لذا فقد واكب المجلس التشريعي الفلسطيني مراحل وفصول أزمة الكهرباء، واستفرغ جهده وطاقته في سبيل العمل على حل هذه المعضلة الكبرى، وعمل قدر استطاعته من أجل توفير الحلول الكفيلة بإنهاء هذه الأزمة وتجنب أبناء شعبنا وزر وآلام المعاناة المترتبة عليها. ومع ذلك، فإن ثقل المؤامرة وشدة الحصار وكثرة المتواطئين والمتآمرين على شعبنا وقضيتنا، حالت دون بلورة حلول جذرية ونهائية لأزمة الكهرباء، لأن القاصي والداني يدرك تماماً أن هذه الأزمة هي مفتعلة من الألف إلى الياء وسياسية بامتياز وخارجة عن سياق الإرادة والقرار الداخلي في قطاع غزة.

لكن ذلك لم يمنع المجلس التشريعي من مواصلة جهده الدؤوب وسعيه الحثيث من أجل كسر حدة هذه الأزمة، وضمان التخفيف من معاناة أبناء شعبنا، عبر مقاربات وحلول مرحلية بين الحين والآخر.

وفي إطار تفاعلات أزمة الكهرباء التي خيمت على قطاع غزة مؤخراً فقد استنفر المجلس التشريعي جهود نوابه وطاقاته الإدارية العاملة، وشرع في إعداد مشروع قانون يتولى تنظيم قطاع الكهرباء، ويحدد السبل والآليات العملية لحل هذه الأزمة بشكل تام، بما يجنب أبناء شعبنا ويلات الألم والمعاناة التي أحالت حياتهم إلى جحيم.

وبين يدي هذا الإصدار توثيق للجلسة الخاصة التي عقدها المجلس التشريعي لمناقشة حيثيات وملابسات أزمة الكهرباء في قطاع غزة وسبل توفير الحلول اللازمة لها، وما تضمنته من قرارات وتوصيات.

والله نسأل أن يوفق شعبنا لما فيه الخير، وأن يفك قيوده وحصاره ويرفع عنه الألم والمعاناة، وأن يبارك في تضحياته نحو الخلاص والاستقلال وتحرير الأرض والمقدسات.

د. أحمد محمد بحر

النائب الأول

لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني

افتتاحية الجلسة

الإخوة النواب..

شعبنا الفلسطيني في كل مكان



في إطار متابعتنا في المجلس التشريعي لما يعانيه شعبنا جراء مشكلة الكهرباء على كافة المستويات والقطاعات، والتي بدأت منذ اللحظة الأولى للأزمة، وتحقيقاً لرغبة أبناء شعبنا في ملاحقة المفسدين الذين تسببوا في هذه المعاناة لشعبنا الصامد المربط، فقد وضع المجلس ضمن أولوياته للمرحلة القادمة تكريس دوره الرقابي على عدد من ملفات الفساد التي جرى التحقيق فيها خلال المجلس التشريعي السابق دون محاسبة أي من المتورطين في هذه الملفات.

فلا ريب أن مشكلة الكهرباء التي يعاني منها أبناء شعبنا لأكثر من عشر سنوات هي نتاج لأعمال فاسدة قام بها عدد من المتنفيذين من رجالات السلطة- والبعض منهم هارب خارج الوطن- وعدد منهم موجود داخل فلسطين، ولا بد من محاسبتهم على كافة الاضرار التي وقعت بأبناء شعبنا من اطفال وشيوخ ونساء ومرافق اقتصادية وغيره من الاضرار الناتجة عن إمعان حكومات رام الله المتتالية وبالتعاون مع رئاسة السلطة بوقف ضخ الوقود الصناعي لمحطة التوليد في قطاع غزة.

إن المسؤولية تقع في المقام الأول على الاحتلال الإسرائيلي بموجب أحكام القانون الدولي الإنساني، وخصوصاً اتفاقية جنيف الرابعة التي تلزم سلطات الاحتلال بتوفير السلع والخدمات الأساسية للسكان المدنيين، وبالتالي فإننا ندعو المجتمع الدولي للضغط على سلطات الاحتلال للتوقف عن انتهاكات حقوق الإنسان والقيام بواجباتها التي يفرضها القانون الدولي الإنساني عليها للوفاء باحتياجات السكان المدنيين المحميين بموجب قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وإن استمرار الحصار ومنع الاعمار وانقطاع التيار

الكهربائي هو قنبلة موقوتة لن تنفجر الا باتجاه واحد وهو الاحتلال الصهيوني.

ومن هنا فإننا نحمل السيد عباس وحكومة الحمد الله المسؤولية عن استمرار أزمة الكهرباء الناتجة عن عدم توفر ارادة سياسية لحل أزمة توريد الوقود للمحطة أو السعي لتوفير بديل لتوليد الطاقة مثل استخدام الغاز بدل الوقود الصناعي الذي يستخدمه الاحتلال كأداة للابتزاز السياسي وتشديد الحصار على قطاع غزة، وبالتالي ندعو السيد/ عباس بأن يتوقف فوراً عن مواصلته لحصار قطاع غزة وتوفير كافة الامكانيات والوسائل لحل أزمة الكهرباء في القطاع ونحذره من العواقب الوخيمة الناتجة عن ممارساته غير المسؤولة اتجاه أبناء شعبنا في القطاع الصامد، ونطالبه بالتوقف عن إعاقه الحلول العربية التي تتيح حل أزمة الكهرباء بشكل جذري.

وباسم شعبنا فإنني أدعو كافة أبناء شعبنا في قطاع غزة وكافة فصائل العمل الوطني والإسلامي وكافة منظمات حقوق الانسان العاملة في فلسطين الى تشكيل لوبي ضاغط للعمل على المستويين الوطني والدولي من أجل وضع الحلول الاستراتيجية لأزمة الكهرباء، حيث أن استمرار هذه الازمة المفتعلة من السيد/ عباس وحكومة الحمد الله لا يخدم المصالحة، وإنما يزيد من معاناة أبناء شعبنا في قطاع غزة ويعزز حالة الانقسام القائمة ونحذر السيد عباس والمجتمع الدولي من مخاطر استمرار هذه الازمة المتفاقمة.

كما وندعو إخواننا المواطنين القادرين على دفع فاتورة الكهرباء أن يلتزموا بالسداد الفوري، ونطالب المؤسسات الرسمية والأهلية ومؤسسات القطاع الخاص بالإسراع بتسديد ما عليهم من متأخرات، وندعو الموسرين من أبناء شعبنا في الداخل والخارج الوقوف بجانب المواطنين غير القادرين على تسديد فاتورة الكهرباء بسبب البطالة والفقر وسوء الحال.

وأخيراً فإننا ندعو أبناء شعبنا إلى تفهم حقيقة أزمة الكهرباء بكافة تفاصيلها وخلفياتها وأبعادها، وتقدير واستيعاب الظروف الدقيقة والحساسية التي نمر بها جراء اشتداد وطأة الحصار، كما ونعلن أمام أبناء شعبنا أننا في المجلس التشريعي بصدد الإعداد لصياغة مشروع قانون لتنظيم قطاع الكهرباء، وسوف يشمل هذا المشروع إنشاء صندوق خاص من أجل خلق حالة من التكافل والتضامن بين أبناء شعبنا وخاصة الفقراء منهم.

د. أحمد محمد بحر

النائب الأول

لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني

الدورة غير العادية الرابعة

الجلسة الأولى - الاجتماع الرابع والتسعون المنعقدة في مدينتي رام الله وغزة

يوم الخميس الموافق ٢٠١٥/٠٨/٢٠ الساعة ١١.٠٠ صباحاً

عملاً بأحكام المواد (٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣) من النظام الداخلي للمجلس التشريعي، ونظراً لما يعانيه شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة من أزمة متواصلة في خدمات الكهرباء، والآثار الكارثية المترتبة على انقطاع التيار الكهربائي لساعات عديدة على كافة مرافق الحياة، تقدم لجنة الرقابة العامة وحقوق الإنسان والحريات العامة واللجنة الاقتصادية لمجلسكم الموقر هذا التقرير الذي سيسلط الضوء على أزمة الكهرباء من كافة جوانبها.

إن قطاع الطاقة في العالم بأسره هو مسؤولية حصرية على الدولة ومؤسساتها، لذا فهو قطاع مدعوم بشكل عام من الحكومات، ولم يكن في يوم من الأيام قطاعاً استثمارياً، حتى أن الإحصاءات الاقتصادية تقدر أن العالم يدعم هذا القطاع سنوياً بما يزيد عن (٢.٥) تريليون دولار.



رئيس لجنة الرقابة النائب يحيى العبادسة يتلو التقرير

وبناءً عليه فإن مسؤولية توفير الكهرباء في مناطق السلطة الفلسطينية تقع على كاهل الرئاسة والحكومة الفلسطينية، ومن أجل ذلك أنشأت الحكومة جسماً إدارياً يديره، سمي بسلطة الطاقة والموارد الطبيعية، التي هي سلطة واحدة في الضفة والقطاع، ويرأسها السيد عمر كتانة وينوب عنه في غزة السيد فتحي الشيخ خليل، ومن الجدير ذكره أن جميع موظفي سلطة الطاقة في غزة استمروا في عملهم إبان أحداث الانقسام ولم يجلسوا في بيوتهم.

ووفقاً للتطور الطبيعي في كافة مناحي الحياة فإن الحاجة لقطاع الكهرباء يتزايد بنسبة تقارب (٧٪) سنوياً، حيث كان احتياج قطاع غزة من الكهرباء سنة ٢٠٠٦ م لا يزيد عن (٢١٥) ميجاوات، في حين أن احتياج القطاع الآن من الكهرباء يقارب (٤٥٠) ميجاوات، ومن المتوقع أن يصل مع حلول العام ٢٠٢٠ م إلى (٦١٤) ميجاوات، وعلى الرغم من تضاعف حاجة القطاع للطاقة من العام ٢٠٠٦ م حتى الآن بقيت الكميات التي تصل إليه ثابتة عند ٢٠٠ ميجاوات إلى حد ما، مما يشير إلى وجود عجز تزيد نسبته عن ٤٥ ٪، والجدول التالي يوضح حاجة قطاع غزة السابقة والحالية والمتوقعة من الكهرباء:

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الكمية (ميجاواط)	194	215	241	273	310	328	347	368
السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الكمية (ميجاواط)	389	413	450	468	501	536	574	614

منظومة الكهرباء في قطاع غزة:

تتكون منظومة الكهرباء في قطاع غزة من مكونين رئيسيين هما:

أولاً: مصادر الكهرباء: ويقصد بها مصادر الكهرباء المتوفرة للقطاع والتي نتحصل عليها من:

م	المصدر	الطاقة (ميجاوات)	النسبة المئوية من إجمالي الاحتياج (450) ميجاواط
1	محطة التوليد - غزة	100-0	22-0%
2	خطوط الاحتلال الإسرائيلي	120	26.6%
3	الخطوط المصرية	28	6.2%
	الإجمالي	248-148	55-33%
	العجز على اعتبار أن احتياج القطاع 450 ميجاوات	302-202	67-45%

محطة توليد كهرباء غزة:



محطة توليد الكهرباء وسط قطاع غزة

أنشئت محطة التوليد في العام ١٩٩٩-٢٠٠٠م ودخلت الخدمة في العام ٢٠٠٤م، ولقد شاب عقود إنشاء المحطة الكثير من شبهات الفساد المالي والإداري، التي تعرض لها المجلس التشريعي السابق بأكثر من تقرير عبر لجانه المتعددة، ومن أبرز معالم الفساد التالي:

١- المخالفات الصريحة للقوانين الفلسطينية في أكثر من مجال، وتركيز الاحتكار لقطاع الكهرباء الاستراتيجي، وفتح المجال أمام التدخلات الخارجية والابتزاز السياسي للسلطة.

٢- إعفاء محطة التوليد من كافة أشكال الضرائب، مما يؤدي إلى حرمان خزينة السلطة من مصدر هام من مصادر الإيرادات وبشكل مخالف للقوانين الفلسطينية.

٣- عدم الجدوى الاقتصادية للمحطة نتيجة التكلفة الباهظة التي تتحملها السلطة الفلسطينية لصالح المحطة والمتمثلة في:

- تكلفة إنشاء المحطة كانت أعلى من مثيلاتها في المنطقة، على الرغم من كل التسهيلات التي قدمتها السلطة للشركة خلافاً للقانون، في حين أن جودة المنتج كانت أقل مما يجب.

- الدفعات الاستثمارية الشهرية الثابتة التي تدفعها السلطة للمحطة والتي تتراوح قيمتها بين (٢.٤-٢.٧) مليون دولار شهرياً، ما يعني أن المبلغ الإجمالي المدفوع حتى الآن تجاوز (٣٥٠) مليون دولار.

- أسعار الوقود المورد للمحطة باهظ الثمن، والذي يصل في حال احتساب ضريبة البلو إلى (٥.٦) شيكل للتر الواحد، ما يعني أن تكلفة تشغيل وحدة واحدة من أصل وحدتين من المحطة بطاقة (٥٠) ميغاوات سيكلف (٤٦) مليون شيكل شهرياً، أي ما يعادل (١٢) مليون دولار شهرياً، مما يمثل استنزافاً لموارد السلطة وإثقالاً لكاهل المواطن في غزة.

ونقرأ من الجدول السابق التالي:

١- وجود عجز ثابت يقدر بـ (٤٥٪) في حال عمل المحطة بطاقتها القصوى "تشغيل وحدتا المحطة"، ويرتفع هذا العجز في حال توقف المحطة جزئياً أو كلياً ليصل في أقصاه إلى (٦٧٪).

٢- أن المصادر المتحصل عليها من الاحتلال الإسرائيلي ومن الجانب المصري هي مصادر ثابتة نسبياً وتغطي ٣٣٪ من احتياج القطاع فقط.

٣- تغطي محطة توليد غزة ٢٢٪ فقط من احتياج القطاع لو عملت بطاقتها الإنتاجية القصوى، الأمر الذي يشير أن كافة الإجراءات المتخذة من تعزيز الجباية وتوفير المنح وتوفير الوقود لا يصب إلا في خانة تعزيز عمل محطة التوليد فقط، التي لا تمثل سوى ٢٢٪ من احتياج القطاع في حال تشغيلها بطاقتها القصوى.

٤- من الجدير ذكره أن المحطة لم تعمل بطاقتها القصوى المقررة (١٣٦ ميغاواط) منذ ٢٠٠٦م، في حين أن متوسط تشغيل المحطة لم يتجاوز إنتاج ٥٠ ميغاواط، أي تشغيل وحدة من أصل وحدتين.

٥- أن أفضل أوقات تشغيل المحطة كان في سنة ٢٠١١م وذلك إبان إدخال الوقود المصري لتشغيل المحطة، حيث تم تشغيلها بطاقة ١٠٠-١١٠ ميغاواط تقريباً.

ثانياً: توزيع الكهرباء: وهي الحلقة الأخيرة من منظومة الطاقة والتي تتعامل مباشرة مع الجمهور وتشرف على الشبكات المحلية، ويمثلها في غزة شركة توزيع كهرباء محافظات غزة، وهي شركة حكومية تتبع لسلطة الطاقة والموارد الطبيعية وتملك الحكومة ما نسبته ٥١٪ من رأسمالها، بينما تمتلك البلديات فيها ما نسبته ٤٩٪، وتقتصر مهمة شركة التوزيع على توزيع ما يتوفر لها من كهرباء من مصادرها المتعددة، أما توفير الكهرباء وزيادة مصادرها وتأمينها مسؤولية حصرية تقع على عاتق الحكومة الفلسطينية.



جلسة التشريعي الخاصة بأزمة الكهرباء في قطاع غزة

٤- نصت العقود والاتفاقيات الموقعة بين السلطة وشركة التوليد على إعفاء الشركة من مسؤولية توفير الوقود اللازم لتشغيل المحطة، والتزام السلطة بذلك، ومنذ فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية ٢٠٠٦م تقاعست السلطة عن توريد الوقود للمحطة، مما أدى إلى توقف جزئي لعملها دون أن تتحمل الشركة أدنى مسؤولية في ذلك.

٥- اعتماد تشغيل المحطة على ما يتوفر من وقود من جانب الاحتلال، لذا لم تحقق المحطة الهدف الذي أنشئت من أجله، ألا وهو تحقيق الاستقلال عن الاحتلال، فضلاً عن استغلاله ذلك في تشديد الحصار على شعبنا في القطاع وابتزازه سياسياً.

تكلفة الكهرباء من المصدر:

الجدول التالي يوضح مصادر الكهرباء وكمياتها وتكاليفها:

البيان	المصدر		
	الاحتلال الإسرائيلي	مصر	المحطة
الكمية	120 ميجاوات	28 ميجاوات	50 ميجاوات
التكلفة	33 مليون شيكل	5 مليون شيكل	46 مليون شيكل

ويتضح من الجدول أعلاه التالي:

- ١- أرخص مصادر الطاقة كلفة هي الموردة من طرف الجانب المصري، في حين أن الكهرباء المنتجة من محطة توليد غزة هي الأعلى كلفة.
- ٢- كمية الكهرباء المنتجة من المحطة لا تتناسب مع التكلفة العالية لها، مما يتطلب إيجاد حل لهذه المعضلة والبحث عن بدائل أخرى، إما بتغيير العقود مع شركة التوليد، أو بتطوير المحطة فنياً، أو استبدال الوقود الصناعي بالغاز، بما يحقق احتياج قطاع غزة ويقلل من تكلفة الكهرباء المنتجة.
- ٣- عجزت المحطة عن رفع إنتاجيتها وفق ما نصت عليه العقود، ولم تحقق احتياج قطاع غزة المتزايد من الكهرباء والبالغ حالياً ٤٥٠ ميجاواط.

كمية استهلاك المحطة من الوقود وتكلفتها:

لقد استهلكت محطة التوليد منذ إنشائها وحتى الآن كميات كبيرة من الوقود بلغت (١.٢٨٠) مليون متر مكعب، بتكلفة بلغت (٤.٣) مليار شيكل، والجدول التالي يوضح ذلك:

م	السنة	الكمية (متر مكعب)	التكلفة بالشيكل	ملاحظات
1	2004-2001	254746.40	464548714.00	
2	2005	133740.00	446978028.33	
3	2006	74662.80	300203236.77	من نوفمبر 2006 حتى نوفمبر 2009
4	2007	100436.60	382272189.54	كان الاتحاد الأوربي هو الجهة المتكفلة بتوفير كميات الوقود
5	2008	100404.36	498641954.05	
6	2009	103935.63	492312200.07	
7	2010	69499.82	391407789.05	
8	2011	134008.54	253689371.66	
9	2012	98528.74	305418477.07	
10	2013	100898.12	316095987.65	
11	2014	64268.50	328316090.68	
12	2015 حتى الآن	45266.49	158537756.90	
	الإجمالي	1280396.00	4338421795.77	



اللجنة الاقتصادية في زيارة تفقدية لمحطة توليد الكهرباء



جلسة التشريعي لمناقشة أزمة الكهرباء في قطاع غزة



زيارة محطة الكهرباء بعد قصف الإحتلال



نواب التشريعي في زيارة لمحطة الكهرباء



لجنة الرقابة تبحث تداعيات أزمة الكهرباء في قطاع غزة

أسباب أزمة الكهرباء في قطاع غزة:

تنحصر أزمة الكهرباء في قطاع غزة بمحدودية الكميات المتوفرة من الكهرباء من مصادرها المختلفة، والزيادة المضطردة في احتياج القطاع، وعليه فإن أسباب الأزمة يمكن تفصيلها كالتالي:

أولاً: الاحتلال وعدوانه المستمر على القطاع:

تعرض قطاع غزة في أعقاب فوز حركة المقاومة الإسلامية حماس في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦م لحصار خانق لم يشهد العالم له مثيلاً، أثر على مناحي الحياة كافة وعلى رأسها قطاع الكهرباء الذي استخدمه الاحتلال للابتزاز السياسي والأمني ضد القطاع، إضافة إلى تعرضه خلال سنوات الحصار إلى ثلاثة حروب مدمرة، دمرت البنية التحتية لقطاع الكهرباء مما فاقم من الأزمة، ومن مظاهر ذلك التالي:

- ١- قصف محطة التوليد وتعطيلها من قبل طائرات الاحتلال أكثر مرة.
- ٢- تدمير شبكات النقل والضغط العالي ومحولات الكهرباء.



تفقد اللجنة الاقتصادية لأثار قصف الإحتلال لمحطة الكهرباء

٣- تحكم الاحتلال وامتناعه أو تأخيره عن توريد المعدات اللازمة لصيانة شبكة الكهرباء.

٤- تدمير الاحتلال لعشرين ألف بيت إبان الحرب الأخيرة في العام ٢٠١٤م مما جعل ٢٠ ألف مشترك بدون عداد، الأمر الذي فاقم من نسبة الفاقد في الشبكة.

٥- تعمد الاحتلال تأخير صيانة الأعطال الحاصلة في خطوط النقل المحاذية له، وعدم إصداره تصاريح للفرق الفنية التابعة لشركة التوزيع لصيانة الأعطال، ما أدى إلى إرباك برنامج توزيع الكهرباء.

٦- التواطؤ بين الاحتلال والحكومة الفلسطينية في رام الله وتبادل الأدوار بينهما لخنق قطاع غزة وعقابه على مقاومته من خلال اشتراط الاحتلال موافقة رام الله على أي خطوة من شأنها زيادة مصادر الكهرباء الموردة لغزة، سواء مد المحطة بخطوط غاز أو زيادة كمية الكهرباء عبر خط ١٦١ أو الشراء المباشر للوقود.

ثانياً: تخاذل دور السلطة الفلسطينية:

عدم قيام الحكومة في رام الله بمسؤولياتها المنوطة بها نحو توفير مصادر الطاقة وزيادتها لقطاع غزة على غرار ما يحدث في الضفة الفلسطينية، بل على العكس تماماً فقد عملت السلطة ممثلة بالرئاسة والحكومة وسلطة الطاقة برام الله بكل السبل على تعطيل الجهود الرامية لزيادة مصادر الطاقة لقطاع غزة، ومن مظاهر ذلك نذكر التالي:

١- تعطيل الحكومة الفلسطينية برام الله لمشروع الربط الثماني على الرغم من عضويتها فيه، وذلك من خلال امتناعها عن استكمال الإجراءات اللازمة لإتمام تنفيذ المشروع، لا سيما وأن التمويل اللازم لهذا المشروع متوفر ومرصود من خلال بنك التنمية الإسلامي والبالغ (٣٢) مليون دولار.

٢- تعطيل الحكومة الفلسطينية برام الله لمشروع زيادة كمية الكهرباء الموردة من الاحتلال الإسرائيلي عبر ما يعرف بخط (١٦١)، حيث يشترط الاحتلال توقيع وموافقة الحكومة الفلسطينية برام الله على ذلك، الأمر الذي تنهرب منه السلطة.

٣- تعطيل الحكومة الفلسطينية برام الله مد خط غاز سواء من مصر أو من الاحتلال الإسرائيلي لتشغيل محطة التوليد، رغم أن المحطة في تصميمها مبنية على التشغيل بالغاز.



جلسة التشريعي الخاصة بأزمة الكهرباء في قطاع غزة

٤- التحكم في كميات الوقود اللازمة لتشغيل المحطة على اعتبار أن السلطة هي الجهة المسؤولة حصرياً عن توريد الوقود من جانب الاحتلال الإسرائيلي.

٥- فرض الحكومة الفلسطينية برام الله رسوم وضرائب باهظة على الوقود المستورد لتشغيل محطة التوليد، واعتبار ذلك مورداً مهماً لخزينة السلطة في رام الله، حتى أن المنح المتحصل عليها من المانحين كقطر وغيرها ذهب أغلبها ضرائب لصالح خزينة السلطة.

٦- تولى الاتحاد الأوروبي توفير الوقود اللازم لتشغيل المحطة في الفترة من شهر نوفمبر ٢٠٠٦ وحتى نوفمبر ٢٠٠٩ وقيامه بتحويل دفعات بقيمة ٢٠٠ مليون يورو لذلك، استقطعت منه السلطة ٥٩٪ ضرائب وأودعته في خزنتها، ولم تكتف السلطة بذلك بل قامت بإقناع الاتحاد الأوروبي بتحويل المنحة مباشرة إلى خزنتها مقابل أن تقوم هي بتوفير الوقود، الأمر الذي لم تلتزم به مما جعل قطاع غزة رهينة للابتزاز السياسي.

٧- تأخير إدخال مواد مشاريع بنك التنمية الإسلامي (محولات- كابلات- أعمدة... إلخ) المخصصة لصيانة الشبكة بعد تعرضها للضرر الكبير إبان حرب العام ٢٠١٤م، وذلك بسبب عدم إصدار السلطة لبيان الإعفاء الجمركي الذي يُسمح بمقتضاه إدخال هذه المستلزمات بدون ضرائب.

٨- تخلي السلطة عن دورها المنصوص عليه في العقود والاتفاقيات مع شركة التوليد لا سيما فيما يتعلق بتوفير الوقود اللازم لتشغيل المحطة وإلقاء تبعة ذلك على المواطن وشركة التوزيع في غزة.

٩- امتناع السلطة حتى الآن عن إعطاء الضمانات المطلوبة للمستثمرين للبدء في تنفيذ مشروع توليد الكهرباء بواسطة الطاقة الشمسية بقدرة ٣٠٠ ميغاواط، على الرغم من توقيع غزة على جميع العقود اللازمة لذلك.

ثالثاً: مشاكل قطاع التوزيع:

تتمثل أهم المشاكل التي يعاني منها قطاع التوزيع بالتالي:

١- عدم تمكين الشركة من التحكم بالشبكة، وتعرض الشبكة لاعتداءات متنوعة من المواطنين، حيث تبلغ نسبة الفاقد في الشبكة ٢٨٪ تقريباً، منها ١٢٪ فاقد فني نتيجة لاهتراء الشبكة، و ١٦٪ فاقد أسود يتمثل بالاعتداءات الواسعة والمتكررة على الشبكة من خطوط غير شرعية وقلابات، مما يربك برامج التوزيع ويلحق ضرراً بالشبكة، حيث تقدر الخسائر غير الشرعية (سرقاات) بحوالي ١٥٪ من الفاتورة العامة، أي حوالي ٧ ملايين شيكل إضافية للفاتورة، كما يقدر استخدام القلابات بحوالي ١٦ ميغاواط.

٢- تضاعف العجز في الكهرباء بسبب هدر الطاقة الناجم عن عدم دفع الفواتير، فالملتزمون بالدفع هم فقط ٣٥ ألف مشترك من أصل ٢٢٠ ألف مشترك، وهناك ١٠٦ ألف مشترك ملتزمون بالدفع بشكل جزئي "أي أنه يدفع من فاتورة إلى ٥ فواتير خلال العام" وهناك ٦٠ ألف مشترك غير ملتزم البتة، وهناك ٢٠ ألف مشترك دمرت بيوتهم إبان الحرب الأخيرة على غزة والآن لا توجد لديهم عدادات، وأن ما تقوم به الشركة من جباية شهرية يتراوح من ٢٢-٢١ مليون شيكل من أصل ٦٠ مليون شيكل، وأن المتأخرات المترتبة على المشتركين بلغت ٢.٨ مليار شيكل.

٣- قيام السلطة بتحويل ما تقتطعه من موظفيها في قطاع غزة (١٧٠) شيكل شهرياً، والذي يبلغ في مجمله من ٦.٥ الى ٧ مليون شهرياً لخزينة السلطة، وعدم تحويلها لسلطة الطاقة أو استخدامها في شراء وقود لمحطة توليد غزة.

٤- عدم قيام السلطة بأي خطوات عملية لاقتطاع مستحقات الكهرباء المترجمة على الموظفين الذين يتقاضون رواتبهم من رام الله والقاطنين في قطاع غزة، والبالغ قيمتها ٥٠٠ مليون شيكل.

٥- تراكم مبالغ كبيرة على المؤسسات الحكومية والأهلية والهيئات المحلية "البلديات" وعدم دفع تلك الجهات ما عليها من مستحقات.

٦- الاعتداءات المتكررة على موظفي شركة التوزيع وعدم تمكينهم من القيام بأعمالهم المرتبطة بالحد من ظاهرة القلابات وسرقة الكهرباء وتوزيع كمية الكهرباء بشكل عادل بين المواطنين وتحسين مستوى الجباية، مما يؤثر على عدالة التوزيع والسلام الأهلي.



جلسة استماع بالتشريعي لرئيس سلطة الطاقة

تمييز السلطة في تقديم خدمات الكهرباء بين الضفة وغزة:

إن مهمة توفير الكهرباء ومسئوليتها تقع على كاهل السلطة الوطنية الفلسطينية ممثلة بالرئاسة والحكومة، وتوفيرها دون تمييز أو تفرقة لأي اعتبار كان، الأمر الذي لم تقم به الحكومة، بل على العكس تماماً، فقد تجاوزت كل الحدود في التمييز الواضح والفاضح في تقديم خدمات الكهرباء بين الضفة وغزة، ومن مظاهر هذا التمييز نذكر التالي:

١- تبني الحكومة في رام الله لقطاع الكهرباء بشكل كامل في الضفة الفلسطينية وتجاهلها لقطاع غزة، حيث أنها تقوم بتوفير الكهرباء بشكل كامل لمدن الضفة على مدار الساعة سواء دفع المواطن ما عليه أم لم يدفع، وتقوم بإعفاء بعض المناطق من مستحقات الكهرباء، كما أنها تقوم الآن بإنشاء محطات توليد جديدة مثل محطة جنين.

٢- قيام السلطة بدفع ما نسبته ١٠٠٪ من تكاليف احتياج الضفة من الكهرباء، بينما لا تدفع لغزة سوى ٣٧٪ من تكاليف احتياجها من الكهرباء، فالإحصائيات في هذا الجانب تشير أن ما تدفعه السلطة من احتياجات الكهرباء لغزة لا يتجاوز سبع ما تدفعه للضفة الغربية.

٣- يدار قطاع التوزيع في الضفة الفلسطينية من خلال ٣ شركات وهي شركة توزيع محافظات الشمال، وشركة محافظات القدس، وشركة محافظات الجنوب، وتعتبر شركة القدس أفضل الشركات من حيث الجباية، ومن الجدير ذكره أن شركة القدس تغطي ما نسبته ٢٥٪ من مناطق السلطة في الضفة بمساحة ٣٦٦ كيلو متر مربع، أي ما يماثل مساحة قطاع غزة، وقد



نواب التشريعي يستمعون لشرح حول وضع محطة الكهرباء

ظهر في تقاريرها على موقعها الإلكتروني أن الحمل الأقصى لها في العام ٢٠١٣ بلغ ٤١٣ ميجاواط، كما بلغت قيمة المتأخرات عليها ٧٠٨ مليون شيكل، وتعاني من فاقد في الشبكة بنسبة تقارب ٢٧٪، ورغم ذلك تقوم السلطة بتوفير الكهرباء للمواطنين هناك على مدار الـ ٢٤ ساعة.

٤- عدم توفر أي بيانات عن محافظات الشمال والجنوب في الضفة الفلسطينية على المواقع الإلكترونية لشركات الكهرباء فيها يشير إلى غياب الشفافية، وما توفر من معلومات من مصادرها الخاصة يؤكد ضعف الجباية هناك، وعلى الرغم من ذلك فإن الكهرباء متوفرة للمواطن على مدار الـ ٢٤ ساعة، ولا يرتبط توفيرها على الإطلاق بمستوى تحصيل الجباية فيها.

٥- استرجاع السلطة لمبالغ كبيرة من غزة من خلال ما تدفعه الأخيرة كثمن للوقود يقدر بمبلغ ٣٠ مليون شيكل شهرياً.

٦- فرض ضرائب على الأموال القطرية المخصصة لشراء الوقود لمحطة توليد غزة، وهذا هو السبب الرئيس في عجز توريد الوقود للمحطة، وذلك لأن الضرائب ترفع سعر لتر الوقود من ١.٨٠ شيكل إلى ٥.٦٠ شيكل (ضريبة البلو وضرائب أخرى).

٧- عندما تعلن حكومة الحمد لله عن قيامها بإعفاء الوقود المورد للمحطة في غزة من الضرائب، فإنها ترفع فقط ضريبة البلو وتبقي على الضرائب الأخرى، التي ترفع سعر اللتر من ١.٨٠ شيكل إلى ٢.٧٠ شيكل، مما يجعل الأزمة مستمرة.

٨- اقتطاع ما نسبته ٥٩٪ من قيمة الأموال المخصصة لوقود غزة من الاتحاد الأوروبي والبالغ إجمالها ٢٠٠ مليون يورو، والتي وردها في الفترة من نوفمبر ٢٠٠٦م حتى نوفمبر ٢٠٠٩م.

٩- قيام الحكومة في رام الله بتحصيل مستحقات وقود المحطة من غزة نقداً ومسبقاً قبل التوريد، وشراءه من إسرائيل على الحساب لفترات زمنية تزيد عن ستين يوم.

١٠- تعامل السلطة مع قطاع الكهرباء في قطاع غزة على أنه مورد أساسي وهام لتمويل خزينة السلطة.

١١- توظيف السلطة لأزمة الكهرباء في قطاع غزة لزيادة إيراداتها الضريبية في رام الله (شراء مولدات- أجهزة كهربائية... إلخ).

وأخيراً فإنه وفي الوقت الذي يدخل خزينة السلطة ٦٠ مليون دولار شهرياً من قطاع غزة، فإنها تتنكر للقطاع وأهله وتتركهم نهباً للظلام والحر الشديد، بل تفرض الضرائب على وقود المحطة ليتضاعف سعره ثلاثة أضعاف.

النتائج:

- ١- أزمة الكهرباء التي يعانيها قطاع غزة هي نتاج سياسات تمييزية عقابية ممنهجة، تشترك فيها السلطة والاحتلال وتستهدف كسر صمود وإرادة الشعب الفلسطيني لإخضاعه وإجباره على التخلي عن المقاومة نهجاً وسلوكاً.
- ٢- أن إدارة السلطة لقطاع الكهرباء في غزة بدءاً من إنشاء المحطة وآليات إدخال الوقود والاتفاقيات التي رافقتها، يؤكد على أن ما نعانيه اليوم هو بسبب فساد إداري ومالي مارسته السلطة منذ سنوات، وأدى إلى إهدار المال العام وموارد الشعب الفلسطيني، وزيادة تحكم الاحتلال في الشأن الداخلي الفلسطيني.
- ٣- مسئولية الخروج من أزمة الكهرباء في قطاع غزة مسئولية وطنية جماعية، تتحمل الحكومة الفلسطينية المسئولية الأكبر فيها.
- ٤- إدارة السلطة لقطاع الكهرباء في قطاع غزة مقارنة بالضفة الفلسطينية يظهر أن هناك تمييزاً واضحاً ومؤلماً على المواطن في غزة.
- ٥- أزمة الكهرباء أزمة سياسية في المقام الأول وليست فنية، وتقع مسئولية توفيرها بشكل حصري على كاهل الرئاسة والحكومة الفلسطينية، وإن إزاحة المشكلة تجاه شركة توزيع الكهرباء هو هروب من المسئولية وتضليل للمواطن.
- ٦- إن إعفاء المحروقات اللازمة لتشغيل المحطة من جميع الضرائب المفروضة عليها يمثل حلاً إسعافياً ضرورياً يقلل من حدة الأزمة لأنه يقلل الفجوة بين المبالغ اللازمة لشراء الوقود وبين ما تجبیه شركة التوزيع.
- ٧- يتمثل حل أزمة الكهرباء بزيادة مصادرها وليست بإدارة توزيع الموجود فقط، على الرغم من أهمية عدالة التوزيع.
- ٨- يتطلب حل أزمة الكهرباء في المرحلة الحالية وإلى حين الحلول الاستراتيجية جهداً وطنياً مشتركاً، تساهم فيه كل الأطراف وذلك لتحقيق العدالة في التوزيع ورفع الكفاءة.

التوصيات:

أولاً: بخصوص محطة التوليد:

- ١- ضرورة تعديل العقود والاتفاقيات المبرمة مع شركة التوليد بما يحقق الانسجام مع القوانين الفلسطينية وبما يلزم المحطة بتوفير الوقود بأسعار مناسبة، لا سيما فيما يتعلق بالبند التالي:
- إلزام شركة التوليد بتوفير الوقود اللازم لتشغيل المحطة.
- إلزام شركة التوليد بدفع كافة الرسوم والضرائب المنصوص عليها في القوانين الفلسطينية وتحويلها لحساب خزينة السلطة.
- إلزام شركة التوليد بالمساهمة في تحسين قطاع الكهرباء في غزة لتقليل نسب الفاقد الفني في الشبكة.
- إلزام شركة التوليد بتطوير المحطة وتزويدها بمولدات حديثة بطاقة إنتاجية عالية وبكلفة اقتصادية مناسبة.
- ٢- العمل على زيادة مصادر الطاقة في القطاع وتنوعها. وذلك عن طريق توسعة محطة الكهرباء وتشجيع الاستثمار في مجال مشاريع الطاقة النظيفة، والتوسع في كميات الطاقة المدخلة من الاحتلال أو الجانب المصري.
- ٣- على السلطة تحمل مسئولياتها وإزالة جميع العقبات التي تعترض تنفيذ مشروع الربط الثماني.
- ٤- ضرورة العمل الجاد والسريع من قبل السلطة على مد خط غاز لمحطة التوليد وبذلك ستخفض تكلفة الكيلوواط الواحد إلى الثلث.
- ٥- على السلطة التوقف عن تضییع مقدرات الشعب الفلسطيني فيما يتعلق باستغلال حقول الغاز، والتزامها بعرض جميع عقود استغلال الغاز على المجلس التشريعي للمصادقة عليها والا اعتبرت لاغية وغير ملزمة.

ثانياً: بخصوص شركة التوزيع:

- ١- على السلطة تسهيل إدخال مواد الصيانة إلى قطاع الكهرباء، ووقف سياسة العقاب الجماعي والابتزاز الذي يستخدم ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.
- ٢- تجديد الشبكات القائمة لتقليل الفاقد الفني في الطاقة.
- ٣- تبني العمل بالعدادات الذكية وصولاً إلى التحكم الكامل في الشبكة، وإلى حين ذلك التوسع

- في استخدام العدادات مسبقاً الدفع.
- ٤- دعوة جميع الجهات الحكومية للتدارس فيما بينها (الوزارات- الشرطة- النيابة- سلطة الطاقة- شركة الكهرباء) وذلك بهدف:
- تشكيل خلية أزمة من جميع الجهات.
 - وضع خطة وطنية لتحقيق العدالة في التوزيع ومعالجة الهدر في كميات الكهرباء.
 - رفع نسبة التحصيل في الجباية العامة من المواطنين.
 - التقليل من الفاقد الأسود (السراقات) إلى أقل حد ممكن.
 - القضاء على ظاهرة القلايات غير المرخصة والقضاء على ظاهرة العبث بالشبكة.
- ٥- تبني نظام للتضامن الاجتماعي يوفر الكهرباء للفئات الضعيفة والمهمشة عن طريق مشاريع خيرية وإغاثية، وإنشاء صندوق خاص يُمول من مساهمات الجهات الخيرية والمانحة ويُخصص للفئات الضعيفة غير القادرة على دفع فاتورة الكهرباء.
- ٦- العمل على إنشاء صندوق خاص يتم تمويله من اقتطاع نسبة ٥-١٠٪ من قيمة فاتورة الجباية العامة، وذلك لاستخدامه في تطوير الشبكة.
- ٧- تبني نظام تحفيز للمواطنين على ترشيد استهلاك الكهرباء وتكليف فريق فني بذلك، وذلك في إطار خطة لتعزيز ثقافة تحمل المسؤولية والقيام بالواجبات قبل المطالبة بالحقوق.
- ٨- وضع تشريع يمكن الشركة من التحكم بالشبكة وتعزيز الجباية، ويجرم كل من يعتدي على الشبكة أو يعبث بها، مع وضع عقوبات رادعة لذلك، ودعوة جميع الجهات القضائية للتعاون في هذا الأمر.
- ٩- دعوة القوى الوطنية والفصائل ومؤسسات المجتمع المدني إلى القيام بدورها في حل أزمة الكهرباء والضغط على السلطة في رام الله وعدم الاكتفاء بالتفرج أو التصريحات الإعلامية.
- ١٠- دعوة كافة المؤسسات الحكومية والوطنية والأهلية للالتزام بدفع فاتورة الكهرباء وما عليهم من ديون مستحقة.
- ١١- على لجان الأحياء والوجهاء في المناطق القيام بواجبهم الوطني والأخلاقي تجاه التبعديات على الشبكة وتمكين شركة التوزيع من القيام بعملها وفق الأصول.
- ١٢- دعوة كافة منظمات حقوق الإنسان للقيام بواجبها في الدفاع عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية المنتهكة لشعبنا في قطاع غزة نتيجة سياسات التمييز والحصار والعقاب الجماعي الذي تقوم به سلطات الاحتلال والحكومة الفلسطينية في رام الله.